لقاء جمعية تجار بيروت

الخميس ٢٠١٣/٥/٢٣م

سعادة الاستاذ نقولا شماس رئيس جمعية تجار بيروت

اصحاب المعالي والسعادة

ايها السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبر كاته

اود في البداية ان اتوجه بالشكر الكبير لجمعية تجار بيروت بشخص رئيسها الاستاذ نقولا شماس وكافة اعضائها على اتاحة هذا اللقاء الذي يأتي في اطار العلاقات الاخوية التي تجمع المملكة العربية السعودية ولبنان ، والذي نريده دافعا لمزيد من التواصل الاقتصادي والتبادل التجاري بين البلدين الشقيقين بما يعود بالنفع على كليهما وعلى شعبيهما .

والحمد لله ان العلاقات السعودية اللبنانية اتسمت منذ تأسيسها بالعمق والمتانة والتواصل الدائم بين قيادتي البلدين بشكل أخوي ، وهذا الامر ينعكس ايجابا على العلاقات المؤسساتية والاقتصادية منها بشكل خاص ويسهّل الامور في كلا الجانبين . فكما ان للإقتصاد تأثير في السياسة ، فان للسياسة الآتية من علاقات انسانية اخوية تأثير ايجابي كبير في الاقتصاد ايضا ، وهذه نقطة قوة لمصلحة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة ولبنان يجدر الاستفادة منها .

لقد طلب مني القيّمون على هذا اللقاء التطرق الى موضوعين اساسيين : الأول ، سبل تطوير النشاطات التجارية بين المملكة ولبنان تأكيدا للعلاقات العريقة التي تربط البلدين . والثاني ، كيفية ايجاد العوامل الجاذبة والمقومات الايجابية امام الاستثمارات السعودية في لبنان.

وللدخول في هذين الموضوعين لا بد من عرض بعض الارقام والمعلومات كمقدمة مفيدة . فحجم التبادل التجاري بين المملكة ولبنان بلغ ٧٨٣ مليون دولار

عام ٢٠١٢ منها ٤٣٤ مليون دولار واردات لبنانية من السلع والمنتجات السعودية و ٣٥٩ مليون دولار صادرات لبنانية للأسواق السعودية . وفي نظرة اولية الى الارقام نرى ان حجم التبادل التجاري هذا لا يتناسب اطلاقا مع العلاقات التاريخية التي تربط البلدين ولا مع تطلعات قيادتيهما وشعبيهما . الا انه وبنظرة مدققة الى الاسباب التي تؤدي الى ذلك ، نرى ان الاوضاع الأمنية والسياسية التي يعيشها لبنان منذ فترة تؤثر مباشرة على التبادل التجاري بين المملكة ولبنان وعلى الاستثمار والمستثمرين السعوديين في لبنان وعلى مجيء السائح السعودي الى لبنان ، كما ان الاحداث التي تشهدها سوريا أثرت بدورها على التبادل التجاري بين المملكة ولبنان ، لأن سوريا تشكل المعبر البري الوحيد للبنان ، واقفال طرق الاستيراد والتصدير خلق مشكلة للصادرات والواردات اللبنانية والسعودية حيث ان معظمها كان يتم عبر الطرق البرية التي تمر بسوريا .

كيف يمكن تطوير النشاطات التجارية بين المملكة لبنان ؟

بمعزل عن الوضع السياسي والوضع الامني ثمة دور اساسي تستطيع الوزارات والمؤسسات الرسمية في البلدين القيام به ، اضافة الى القطاع الخاص ورجال الاعمال والمستثمرين . فالوزارات مدعوة الى تنظيم زيارات متبادلة ومؤتمرات متخصصة والدخول في مشاريع تطويرية طويلة الأمد ونقل العلاقة والتواصل من الاشخاص الى المؤسسات بحيث لا تتأثر المشاريع او تتوقف بسبب تغيير مسؤول هنا او مسؤول هناك . وهذا ما نراه في الدول الغربية حيث يغلب الطابع المؤسساتي على الطابع الشخصي ولهذا النمط في العمل صفة الاستمرارية والنجاح .

اما بالنسبة للقطاع الخاص ، فالمطلوب ايضا حصول زيارات متبادلة بين رجال الاعمال في البلدين وبين المتخصصين في نفس القطاع كأن يزور مقاولون لبنانيون مثلا صناعيو مواد البناء في المملكة ، وانني ادعو رجال الاعمال اللبنانيين المتواجدين بيننا الآن وعبركم الى اجراء مثل هذا النوع من الزيارات

والتعرف على اسواق المملكة ومميزاتها وعلى الامكانيات الصناعية السعودية التي اصبحت تضاهي الصناعات العالمية بتنوعها وجودتها واسعارها التنافسية والتي يفرح الصناعيون السعوديون بتقديم معاملة وتسهيلات خاصة حولها للأشقاء اللبنانيين . واود ان اؤكد في هذا المجال ان المصانع السعودية تغطي بتنوع منتجاتها غالبية الحاجات اللبنانية مما يوفر اسعارا خاصة وجودة عالية للأسواق اللبنانية كما يفتح الباب امام افكار اخرى وهي ان الاشقاء اللبنانيين معروفون بانفتاحهم وتواصلهم العالمي وخبرتهم القديمة في التجارة والتسويق ، وهذا الامر قد يؤدي الى فكرة اعتماد لبنان كمركز لإعادة تصدير المنتجات السعودية الى الاسواق العالمية وخاصة اوروبا وافريقيا وهو امر يعود بالنفع بلا شك على كل من المملكة ولبنان والقطاعين الاقتصاديين فيهما .

اما الجانب الآخر الذي اود التوقف عنده فهو الاستثمار الاجنبي في المملكة والذي اولاه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله اهتماما كبيرا بحيث مكّن منشآت الاستثمار الاجنبي من التمتع بالمزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المنشآت الوطنية السعودية بحسب الأنظمة والتعليمات .

فالاسباب التي تدعو الى الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية التي تمتلك فيها السعودية مزايا نسبية عالية عديدة جدا . فالمملكة هي القلب النابض في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا والذي يبلغ تعداد سكانه حوالي ٤٠٠ مليون نسمة كما ان المملكة هي ضمن الاقتصادات العشرين الاكبر في العالم وتحتل المرتبة الاولى في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا والمركز ٢٢ ضمن ١٨٥ دولة في التصنيف العالمي من حيث سهولة اداء الاعمال وفقا لتقرير "ممارسة اداء الاعمال" لعام ٢٠١٣ الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي . اضافة الى تميز البيئة الاستثمارية في المملكة بالتطور المستمر وهو امر يمثل عامل جذب هام للإستثمار الاجنبي .

وانطلاقا من هذه الحوافز والمزايا فانني ادعو المستثمرين اللبنانيين الى التفكير جديا بالتوجه الى اسواق المملكة والاستفادة من هذه الحوافز والتسهيلات

والمميزات . وانني اضع بين ايديكم العنوان الالكتروني للهيئة العامة للإستثمار في المملكة ، وهو :

WWW.SAGIA.GOV.SA/AR

آمل زيارته والاطلاع على كافة التفاصيل المتعلقة بالاستثمار الاجنبي في المملكة ودراسة هذا الامر بصورة معمقة لما فيه من ربحية كبيرة للبلدين .

اما بالنسبة لكيفية ايجاد العوامل الجاذبة للإستثمار السعودي في لبنان ، فمن المعروف ان أي مستثمر في أي بلد يبحث عن ضمانة لإستثماره وهذه الضمانة يوفرها الاستقرار السياسي والاستقرار الامني والاستقرار النقدي.

فلبنان مدعو الى مزيد من العمل على توفير هذه الضمانات لأنها لا تطمئن المستثمر السعودي والعربي فقط بل كافة المستثمرين العالميين لأن لبنان يتمتع بمزايا استثمارية كثيرة هامة ابرزها موقعه الجغرافي كهمزة وصل بين الشرق والغرب وتعددية ثقافة ابنائه وانفتاحهم على كافة الحضارات وخبرتهم الرائدة في كافة المجالات الاقتصادية اضافة الى براعتهم في مجال الخدمات . كذلك قد يكون من المفيد للبنان ان تجري الجهات الرسمية المختصة اعادة قراءة للضرائب والرسوم والقوانين التي تفرض على المستثمرين والسعي الى توفير شروط وتسهيلات تنافسية تشجع المستثمر على اختيار لبنان بدل الذهاب للإستثمار في اي بلد آخر .

ايها السيدات والسادة ،

من الواضح ان الاستقرار السياسي والأمني هو المؤثر الأكبر على الوضع الاقتصادي وكلما ارتفع منسوب الاستقرار انتعش الاقتصاد وارتاحت البلاد والعباد ، وكلما اهتز الاستقرار تعثر الاقتصاد ونتج عنه ما نراه ونسمعه من صعوبات اجتماعية وما الى هنالك من مطالب واضرابات .

لذا فان البلاد بحاجة الى تهدئة سياسية يواكبها سهر على الأمن واعلام غير منفعل يسعى الى التهدئة وليس الى تأجيج الخلافات والى تقديم الصورة الجميلة عن لبنان وليس الصورة التي تخيف المواطن وتبعد السائح .

اسوق هذا الكلام من منطلق حرصنا ومحبتنا للبنان وشعبه ، ولأننا على ابواب موسم الصيف الذي يعوّل عليه الاقتصاد اللبناني ، الفنادق والمطاعم وشركات تأجير السيارات والشقق المستأجرة والاسواق وغيرها من القطاعات التي تنتعش بقدوم السياح وتسهم في انعاش الاقتصاد . فالسائح السعودي معتاد على المجيء الى لبنان منذ عشرات السنين بحكم العلاقات الانسانية وجمال الطبيعة وقرب المسافة واللغة وتوفر متطلبات الراحة ، وهو لا يزال مستعدا للمجيء الى لبنان اذا توفر الاستقرار الامني وشعر انه يستطيع التحرك بحرية مع اسرته دون خوف من التعرض لأذى .

ان مفتاح جذب المستثمر والسائح وتنشيط الاقتصاد وتحقيق موسم اصطياف واعد هو كلمة " استقرار " ، والذي نأمل من صميم القلب ان نصل اليه قريبا جدا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

****

اشكركم جميعا على الحضور والمشاركة في هذا اللقاء ، وانني على استعداد للإجابة على الاسئلة التي تودون طرحها .